ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

في عهد أردوغان... لم يفلت أحد من الاعتقال

إعداد
محمد مختار – شريف عبد الحميد

يونيو ٢٠٢٠

مقدمة

في عهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، اعتقلت السلطات التركية واحتجزت الآلاف من الأتراك لأسباب زائفة، ما بين معارضين سلميين، وسجناء سياسيين، وسجناء غير سياسيين بالمرة، ربما تم احتجاز بعضهم لمجرد تعبيرهم عن أراءهم أو انتقادهم للرئيس والحكومة. ويتعرض هؤلاء جميعا في مراكز الاحتجاز والسجون التركية -بشكل روتيني- للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة الوحشية، والتي أصبحت من الأمور المعتادة في تركيا، بل إنها فاقت كل التوقعات، في ظل نظام الحكم القمعي بقيادة أردوغان، الذي أقسم علانية أنه لن تأخذه شفقة ولا رحمة بمنتقديه ومعارضيه، وقد أسفر الاضطهاد الجماعي عن سجن ما يزيد عن ٥٠,٠٠٠ شخص بناء على اتهامات ملفقة منذ محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦. فمنذ ذلك التاريخ قامت الحكومة بتجديد قانون الطوارئ ثلاث مرات، وأصدرت قانون الإرهاب والتي بموجبهم اعتقلت الآلاف من الاتراك من المدنيين والعسكريين. كما أزالت الإجراءات الوقائية لحماية المحتجزين ضد سوء المعاملة والتعذيب، بالإضافة إلى إطالة فترة السجن، فضلا عن أنها عملت على تقليص حقوق السجناء في إجراء محاكمة عادلة مثل حق السجناء في توكيل المحامين.

وعلى ما يبدو لا توجد فرصة حقيقية لكبح جماح السياسات القمعية التي يمارسها نظام الرئيس التركي ضد المعارضين، بسبب السكوت التي قد يصل إلى حد التواطؤ من قبل الدول الكبرى التي تدعي حماية حقوق الإنسان، فخلال شهري مايو ويونيو ٢٠٢٠، قامت الحكومة التركية بمجموعة من الاعتقالات ضد المواطنين الاتراك مدنيين وعسكريين بتهمة الانضمام إلى حركة الخدمة، كما قامت بمجموعة من الاعتقالات تجاه عدد من الصحافيين والنواب وحكام الولايات بتهمة الإرهاب وإثارة الرأي العام، وهي تهم جاهزة في تركيا لكل من يعارض سياسات الحزب الحاكم أو يقوم برصد وفضح انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا.

أن الحكومة التركية لم تنتهك مواد الدستور التركي وقوانين العقوبات التي تجرم الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة فحسب، ولكنها أيضاً خرقت بشكل صارخ التزاماتها الدولية بمواثيق وعهود حقوق الإنسان، وكذلك التوصيات التي قُدمت لها خلال خضوع ملف حقوق الانسان في تركيا للتقييم والمتابعة للمرة الثالثة من قبل مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، في إطار ما يعرف بعملية الاستعراض الدوري الشامل، في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، حيث قدم أعضاء المجلس أكثر من ١٦ توصية تطالب السلطات التركية بالإفراج عن المعتقلين والتحقيق في جرائم التعذيب والاختفاء القسري.

ولذلك يجب على السلطات التركية الافراج عن كل المعتقلين والمعارضين السياسيين بسب التعبير عن أراءهم أو انتقادهم للحكومة، وكذلك إجراء تحقيق عاجل دون تأخير في وقائع التعذيب والإساءة، لحظر هذه الممارسات المجحفة والشنيعة ومنع الحصانة التي ينعم بها الجناة.

حبس الصحفيين والإعلاميين

خلال شهري مايو ويونيو ٢٠٢٠، اعتقلت السلطات التركية عدد كبير من العاملين في المجال الإعلامي، ففي ٨ يونيو اعتقلت الصحفية المعارضة **ميسر يلديز** مديرة أخبار قناة أوضه تي في بتهمة الكشف عن معلومات عسكرية تخص التدخل العسكري التركي في ليبيا، وتخص هذه المعلومات الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة التركية في ليبيا ولا يمكن اعتبارها أسرار عسكرية إذ يحق للشعب التركي معرفة ما تقوم بها حكومته خارج حدود الوطن، من تدخل في سيادة الدول الأخرى، وبالسياق تم اعتقال الصحفي **إسماعيل دوكال** بنفس القضية[١]،الجدير بالذكر أن النيابة العامة التركية وجهت تهمة التجسس العسكري والسياسي إلي ميسر يلديز بموجب المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات التركي، ولم يعرف تهمة محددة للصحافي إسماعيل دوكال[٢].

وفي ١٧ يونيو ٢٠٢٠ قامت أجهزة الأمن التركية باعتقال مراسل جريدة فان عن وكالة صوت أمريكا **عارف أصلان** وذلك بعد قيام الأخير بتغطيته لمسيرة حزب الشعوب الديمقراطي حيث التقط عدة صور للحواجز الأمنية أمام بلدية فان لمنع حركة حزب الشعوب الديمقراطي من الاعتراض على سياسات الحزب الحاكم التركي[٣]، وبالسياق قررت الحكومة التركية ضم صحافي آخر إلى قضية نشر أخبار عن مقتل ضباط جهاز الاستخبارات في ليبيا في ٢ مايو ٢٠٢٠ حيث تم إصدار مذكرة ضبط وإحضار لكاتب جريدة بيرجون المعارضة **إرك أجارير** في القضية التي يحاكم فيها ٣ صحافيين من موقع أوضه تي في وصحيفة يني تشاغ إلا أن الأخير يقيم في المانيا بعيد عن تركيا ولكن مذاكرة الاعتقال هي دليل قاطع على الاعتداء على حرية الصحافة في داخل وخارج تركيا[٤].

وفى هذا الإطار قام مجلس الصحافة والإعلانات التابع لهيئة الاتصالات برئاسة الجمهورية التركية بفرض عقوبة على جريدة جمهوريت التركية وموقعها الإلكتروني بمنع الإعلانات عنها وذلك بعد نشرها خبراً عن استيلاء رئيس هيئة الاتصالات برئاسة الجمهورية التركية فخر الدين ألتون على قطعة أرض بأرقى أحياء محافظة إسطنبول، وهي قطعة أرض تابعة للأوقاف التركية في واحد من أرقى أحياء مدينة إسطنبول باستغلال نفوذه ومنصبه ويعتبر هذا الأمر اعتداء على حرية الصحافة التي تحاول كشف عمليات الفساد الممنهج في تركيا وذلك يوم ٢٢ مايو ٢٠٢٠ [٥].

وفى ١٧ مايو ٢٠٢٠ تم إصدار قرار باعتقال رئيس تحرير مجلة ريد التركية **هاكان جولسفن** وذلك على خلفية حديثه عن انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا وقام بإعلان هذا الأمر عبر صفحته على موقع توتير[٦]، وفى ٢٣ مايو ٢٠٢٠ ألقت الشرطة

---

[١] الصحفيون الأتراك ينتفضون ضد أردوغان الصحافة ليست جريمة، تركيا الآن ، يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2ByUosT

[٢] أردوغان يواجه انتفاضة جديدة ضد سياسة الاعتقالات التعسفية بحق الصحفيين، تركيا الآن ، يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3hSHXc3

[٣] السلطات التركية تعتقل مراسل صوت أمريكا، الشروق، يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/31cqnKa

[٤] نظام أردوغان يضم صحفيا جديدا لقضية كشف مقتل ضابط استخبارات بليبيا، العين الإخبارية، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2AWQhXG

[٥] الرئاسة التركية تُعاقب صحيفة جمهوريت بعد كشفها فساد أقرب رجال أردوغان، تركيا الآن ، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/318xJyq

[٦] Hakan Gülseven. May 17.Twitter https://bit.ly/2V41618

التركية القبض على الصحفي التركي **روجهات دوغرو** بتهمة إرسال مساعدات مالية إلى صديقه المعتقل في سجون تركيا[٧]، وفى إطار هذه الانتهاكات الممنهجة ضد الصحافين قامت المحكمة العليا التركية في ١٣ مايو ٢٠٢٠ بالتصديق على أحكام بالسجن صادرة بحق ١٧ صحفيًا يواجهون تهمة الانتماء لحركة الخدمة ومعظم هؤلاء الصحافيين من جريدة تركيا زمان[٨].

اعتقال عسكريين وموظفي الحكومة

خلال الفترة التي يغطيها التقرير اعتقلت السلطات التركية عدد من العسكريين وموظفي الحكومة بسبب معارضتهم للحكومة، ففي ٣ يونيو ٢٠٢٠ أصدر مكتب المدعي العام في إسطنبول قرار اعتقال بحق ١١٨ شخصا معظمهم ضباط من رتب مختلفة بالجيش ومن قوات الأمن للاشتباه في صلتهم بحركة جولن التي صنفتها السلطات تنظيما إرهابيا، وذلك على خلفية تصريحات أشخاص محتجزين سابقا وتحليلات للمكالمات الهاتفية بين هؤلاء الأشخاص تثبت تورطهم في الأمر على حد زعم بيان المدعي العام، الجدير بالذكر أن من بينهم ٢٤ ضابط جيش و٧٦ من قوات الدرك والخدمة المدنية وشملت أوامر الاعتقال أفرادا من القوات البرية والجوية والبحرية، بالإضافة إلى عقيد وثلاثة عناصر برتبة ملازم، وتقوم الحكومة التركية باستمرار بتصفية واعتقال رجال الأمن والموظفين بالحكومة المعترضين علي سياسات الحزب الحاكم بتهمة الانضمام إلي حركة الخدمة بينما تشير الحقيقة إلي أن هذا الأمر لا يوجد عليه أدلة حقيقية[٩].

وفى هذا الإطار قامت الحكومة التركية في ٥ يونيو ٢٠٢٠ باعتقال ثلاثة نواب معارضين بعدما أسقط البرلمان عضويتهم، وهما النائب **أنيس بربر أوغلو** من حزب الشعب الجمهوري والنائبين **ليلى غوفن وموسى فارس أوغللاري** من حزب الشعوب الديموقراطي وهي أحزاب معارضة لسياسات الحزب الحاكم في تركيا، يأتي هذا على خلفية انتقاد هؤلاء النواب لسياسات الرئيس التركي داخل البرلمان مما أدي إلي فصلهم واعتقالهم فيما بعد[١٠]، وفى سياق متصل تم القبض على كل من عمدة أغدير **ياسر اكوس** من حزب الشعوب الديمقراطي المعارض وعمدة سيرت **بريفان هيلين إسيك** ونائب رئيس البلدية **بيماندارا تورهان** وعمدة كورتالان **باران أكجول** وعمدة منطقة بايكان **رمضان سارسيلماز**، وذلك على خلفية الانضمام إلي حركة الخدمة ويأتي هذا الأمر في ظل سياسات الحكومة التركية في استبدال رؤساء البلدية المعارضين لسياسات الحكومة وتعين أخرين مواليين للحكومة بدل منهم[١١]، وفى ٣٠ مايو ٢٠٢٠ قامت الشرطة باعتقال رئيسي مقاطعة باتمان عن حزب الشعوب الديمقراطي **فاطمة ألباي ومصطفى كوبلو** بتهمة الانضمام لحركة الخدمة[١٢].

---

[٧] تركيا تعتقل صحفيًا بتهمة تقديم مساعدات مالية إلى صديقه بالسجن، تركيا الآن، مايو ٢٠٢٠، https://bit.ly/3dkSOZ7
[٨] تركيا تتوغل في قمع الحريات حبس ١٧ صحفيا وصفعة أوروبية، العين الإخبارية، مايو ٢٠٢٠، https://bit.ly/3hTsRD8
[٩] تركيا حملة اعتقالات جديدة لعسكريين بدعوى الانتماء إلى حركة غولن، الشرق الأوسط، يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3dnVXao
[١٠] تركيا اعتقال ٣ نواب معارضين بعد إسقاط عضويتهم، العربية نت ، يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3eqOCbl
[١١] تركيا اعتقال رؤساء بلديات لصلتهم المزعومة بحزب العمال الكردستاني الإرهابي، الشروق ، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3etI2Ry
[١٢] الشرطة التركية تعتقل رئيسي بلدية باتمان عن حزب الشعوب الديمقراطي، تركيا الآن ، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3hNcA2K

حبس السياسيين ونشطاء الرأي

لم يسلم نشطاء الرأي على مواقع الفيسبوك من قمع السلطات التركية، ففي ٣ يونيو ٢٠٢٠ اعتقلت أجهزة الأمن التركية ٢١ شخصاً من نشطاء الرأي من بين المشاركين في مظاهرة خرجت في إسطنبول في ٣ يونيو ٢٠٢٠ لإحياء ذكرى مقتل شاب خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة، التي خرجت في أنحاء البلاد قبل ٧ سنوات المعروفة باحتجاجات حديقة جيزي بارك[١٣]، بينما قامت الشرطة التركية باعتقال ١٨ شخص سياسي من منطقة ديار بكر مواليين للأكراد منهم النائب السابق لحزب الشعب الديمقراطي **أيلا أكات أتا** والزعيمان المشاركان السابقان لحزب المناطق الديمقراطية الموالي للأكراد **محمد أرسلان** وشقيقته وذلك على خلفية التهمة المعروف لكل المعارضين الذين يدافعوا عن الأقليات في تركيا وينتقدوا سياسات الحزب الحاكم الانضمام لحركة الخدمة وذلك في ٢٤ مايو ٢٠٢٠[١٤].

وفى هذا الإطار قامت الشرطة التركية في ١١ يونيو ٢٠٢٠ باعتقال الرئيس المشارك لحزب للشعوب الديمقراطي في منطقة بشيري **حسن شكار** وشقيقه جنتين بزعم الانتماء إلى جهات إرهابية[١٥]، وفى ٧ يونيو ٢٠٢٠ تم لقبض على ٥ مسئولين وملاحقة ٣ أخرين من أحزاب الشعوب الديمقراطي والسلام والديمقراطية الموالية للأكراد والتي تهاجم انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومة التركية[١٦]، وفي ٥ يونيو ٢٠٢٠ اعتقلت الحكومة التركية ٢٩ مواطنًا بإسطنبول في احتجاج للتضامن ضد مقتل جورج فلويد بأمريكا[١٧]، وفى ٢ مايو ٢٠٢٠ اعتقلت الشرطة التركية عضو حزب الشعب الجمهوري المعارض **إسماعيل آكطاش** في مدينة باي أوغلو بمحافظة إسطنبول بتهمة إهانة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان وبعض قيادات الدولة على حساباته بمواقع التواصل الاجتماعي[١٨].

وبالإطار ذاته قامت الشرطة التركية باعتقال ١٥ شخصًا من قيادات اتحاد نقابات العمال التقدمية من بينهم رئيسة الاتحاد **أرزو تشركس أوغلو** على خلفية فض تجمع المديرين التابعين للاتحاد الذين كانوا يرتبون لتنظيم مسيرة نحو ميدان تقسيم بإسطنبول، وهو الأمر الذي يؤكد قيام الحكومة التركية باستمرار بمهاجمة المسيرات السلمية واعتقال أعضائها والتي في الأغلب تكون لها مطالب مشروعة[١٩]، وفى ٢٧ مايو قامت قوات الشرطة التركية باعتقال **ديلا كايورجا** عضوة المجلس البلدي في كاراباغلار بتهمة إهانة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان على وسائل التواصل الاجتماعي[٢٠]، وفي ٩ مايو ٢٠٢٠ قامت

---

[١٣] تركيا حملة اعتقالات جديدة لعسكريين بدعوى الانتماء إلى حركة غولن مرجع سابق ذكر

[١٤] اعتقال ١٨ سياسيا تركيا بتهمة الانتماء لمنظمة إرهابية، الشروق ، https://bit.ly/3eoqjLr

[١٥] الشرطة التركية تعتقل نائبين بارزين من حزب الشعوب الديمقراطي، تركيا الآن ، يونيو ٢٠٢٠ https://bit.ly/2V2eYJh

[١٦] القبض على ٥ مسؤولين بالشعوب الديمقراطي وملاحقة ٣ ومصادرة كتب وهواتف، تركيا الآن ، يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2YnSsN3

[١٧] تركيا تعتقل ٢٩ مواطنًا بإسطنبول في احتجاج ضد مقتل جورج فلويد بأمريكا، تركيا الآن، يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3dqpWyo

[١٨] اعتقال عضو بالشعب التركي بتهمة إهانة أردوغان، تركيا الآن ، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2V7Br7T

[١٩] DİSK. 1Mayıs: Taksim'e yürümek https://bit.ly/2Yo4eXF .

[٢٠] اعتقال نائبة الشعب الجمهوري بإزمير بتهمة إهانة أردوغان، تركيا الآن ، مايو ٢٠٢٠ https://bit.ly/3hTLpDi

الحكومة التركية باعتقال والد عازف الجيتار الراحل **إبراهيم جوكتشـيك** أثناء المشـاركة في جنازة ضـد وفاته على خلفية الإضراب عن الطعام التي قام به احتجاجا على وفاة ابنه[٢١].

حملات اعتقال ضد المواطنين

في ١٤ يونيو ٢٠٢٠ اعتقلت السـلطات التركية ١٦ شـخصـاً خلال حملات شـنتها على منازل المواطنين بمدينتي أضـنة وأرضـوم من بينهم مسـئولون بحزب الشـعوب الديمقراطي وهم **دينتشـر بولات ونورالدين قاندمير ونعمت يلماز** وأعضـاء بمجلس بلدية قارايظي تم فصلهم من عملهم وهم **محمود تشمين داغ ومصطفى جول وصفا تشيلك**[٢٢]، وفي ٨ يونيو ٢٠٢٠، قامت الشرطة باعتقال ٩ أشخاص من قرية كرازلي يايلا التابعة لمحافظة بورصة بسبب احتجاجهم ضد إنشاء شركة مرافق تعدين ونفايات بالمنطقة والتي قد يكون لها آثار سـلبية على الحالة الصـحية للمواطنين بهذه المنطقة وذلك[٢٣]، وفي ٥ يونيو ٢٠٢٠ قامت الشـرطة التركية باعتقال ربة منزل تدعى بيرجان أردم تبلغ من العمر ٢٨ عامًا ولديها رضـيعة بعمر٦ أشـهر على خلفية الانضمام إلي حركة الخدمة[٢٤].

وفي ١٩ مايو ٢٠٢٠ القت الحكومة التركية القبض على **محمد رضـا** لاجئ إيراني في تركيا بعد تعليقه على شـرفة منزله منشـفة رسـم عليها علم بريطانيا خلال يوم الشـباب والرياضـة في تركيا والذي من المفترض أن يتم خلاله تعليق أعلام لتركيا في الشـرفات[٢٥]، بينما تم اعتقال **إيليم أويونلو** في ١٩ يونيو ٢٠٢٠ على خلفية الانضـمام لحركة الخدمة دون وجود سـند واضـح ودليل على الأمر[٢٦].

الخاتمة والتوصيات

بناء على ما سبق من اعتقالات ضد المدنيين والعسكريين والنشطاء السياسيين في تركيا، يتضح اعتقال ٦ صحافيين والتصـديق على أحكام ١٧ أخرين، بينما تم اعتقال ٢٨ شـخص مدني بتهم مختلفة، ١١٨ شـخص عسـكري، و٥ من حكام الولايات التابعين للأكراد، و٣ نواب معارضين، إلى جانب العديد من السياسيين المعارضين لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومة التركية، وعليه توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان الحكومة التركية بما يلي:

---

[٢١] تركيا تفرق بالقوة جنازة موسيقي معارض وتعتقل والده، ميدل إيست أونلاين، ٩ مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3enI9hq

[٢٢] الشرطة التركية تعتقل ١٦بأضنة وأرضوم صباح اليوم، تركيا الآن ، ١٤ يونيو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2CqxOTL

[٢٣] اعتقال ٩ من قرية تركية بسبب احتجاجهم ضد إنشاء شركة تعدين ونفايات، تركيا الآن ، يونيو ٢٠٢٠ https://bit.ly/3hQoJUD

[٢٤] بالصور اعتقال سيدة تركية ورضيعتها بعد عام ونصف من حبس زوجها بسجون أردوغان، تركيا الآن ، يونيو ٢٠٢٠ https://bit.ly/3do3LsW

[٢٥] تركيا اعتقال إيراني بسبب منشفة على الشرفة، أخبار روسيا اليوم ، يونيو ٢٠٢٠ https://bit.ly/3dsF7Hs

[٢٦] June, 2020https://bit.ly/2APG7bB. Stockholmcf. Woman with 11-day-old baby arrested in southeastern city of Diyarbakır

- التوقف عن السياسات القمعية والاعتقالات التعسفية ضد المواطنين الاتراك، والافراج عن جميع المعتقلين والمعارضين السياسيين بسبب اراءهم أو انتقادهم للحكومة ورئيس الجمهورية، ومعاقبة المسئولين عن إصدار أوامر الاعتقال لهم.
- توضيح جميع نتائج التحقيقات في عمليات الاعتقالات التعسفية المختلفة التي حدثت خلال شهري مايو ويونيو من العام ٢٠٢٠.
- عدم ملاحقة السياسيين ونشطاء الرأي بتهم جاهزة لها علاقة بالإرهاب من أجل معارضتهم لسياسات الحزب الحاكم التركي.
- ضرورة الإفراج عن رؤساء البلديات المنتخبين وإعادتهم إلي مناصبهم لأن القبض عليهم بسبب انتقاد سياسات الحكومة واستبدالهم بغيرهم يقوض من عملية الديمقراطية داخل تركيا.